مستقبل نظام الجنرال بين تحديات الداخل والخارج

يونيو ٢٠١٤

محتوى الورقة

تمهيد

المحور الأول: التحديات البنيوية
أولاً:- الشرعية المنقوصة
ثانياً:- الظهير السياسى والنخبة الجديدة
ثالثاً: إشكالية العلاقة بين النظام والجيش

المحور الثانى : تحديات الدولة

أولاً:- الأزمة السياسية الداخلية:
ثانياً:- الأزمة الأمنية
ثالثاً:- الأزمة الاقتصادية
رابعاً: الاحتياجات والمطالب الشعبية
خامساً: - أزمة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة
سادساً:- أزمة إدارة ملف العلاقات الخارجية

هل يملك النظام الجديد/القديم القدرة على مواجهة هذه التحديات؟!!

تمهيد

بعد تنصيب قائد الإنقلاب العسكرى الجنرال عبدالفتاح السيسى رئيساً لجمهورية مصر العربية بعد مقاطعة كبيرة للانتخابات المزعومة، وبالرغم من أن هذه المحطة كانت محسومة مسبقاً ولن تؤثر فى مسار خارطة الطريق الذى حدده قادة الانقلاب والمؤسسات الداعمة له، إلا أن المشهد بات مختلفاً الآن، وبات الوضع أكثر تعقيداً وخاصة لقائد الإنقلاب الذى خرج من الخفاء إلى العلن، وهذا يمثل بالفعل عقبة لرجل ظل دائماً يعمل فى الخفاء حتى وسط مؤسسته العسكرية فكان مديراً للمخابرات يعمل من وراء ستار، وبات ظهوره فى لقاءاته الصحفية أثناء الحملة الانتخابية مثيراً للجدل من حيث المستوى والركاكة سواء فى الخطاب أو طرح البرامج والحلول المحتلفة لمشاكل الدولة وتعقيداتها.

وبات الآن المشهد مغايراً، فيواجه السيسى العديد من التحديات أو المخاطر التى تهدد ليس مستقبله فقط بل مستقبل مصر الدولة .

ويمكن تقسيم التحديات التى سيواجهها السيسى إلى تحديات بنيوية وهى التى تتعلق بشكل النظام القادم، وتحديات الدولة والتى تتعلق بمشاكل الدولة وآليات إدارتها.

وستتناول هذه الورقة أهم هذه التحديات التى سيواجهها السيسى.

المحور الأول: التحديات البنيوية

توصيف نظام الحكم الحالي في مصر ليس بالأمر السهل أو الميسور. أما أسباب هذه الصعوبة فتعود، إلى أمرين رئيسيين: الأول: وجود مفارقة واضحة بين ظاهر النظام وباطنه. فالنصوص تقول شيئا بينما الواقع يقول شيئا آخر مختلفا، والدستور يقول شيئا بينما القوانين واللوائح تقول شيئا آخر مختلفا، والخطاب السياسي والأيديولوجي يقول شيئا بينما الأجهزة والمؤسسات تمارس سلوكا آخر مختلفا.

والثاني: فيعود إلى عدم تطابق الخصائص الظاهرة أو الباطنة لهذا النظام بالكامل مع أي من التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها.

ووفقاً للدكتور حسن نافعة أن أهم ما يلفت النظر في خصائص النظام المصري الحالي والذي أفرزته ثورة الجيش عام ١٩٥٢ ليحل محل النظام "شبه الليبرالي" أو "شبه الديمقراطي" الذي ولد مع ثورة الشعب في ١٩١٩، أن ركائزه ومقوماته السياسية الأساسية ظلت كما هي دون تغيير، على الرغم من التحولات الهائلة التي طرأت على بنية المجتمع المصري وعلى مجمل السياسات والتوجهات الفكرية والأيديولوجية التي تبنتها ثورة يوليو/تموز على كافة الأصعدة، الداخلية والخارجية، وفي جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالنظام المصرى يرتكز فى مقوماته على ما أطلق عليه مفهوم "الدولة العميقة" أى المؤسسات التى تحكم مسارات الدولة المحتلفة، وبعودة السيسى بمساعدة هؤلاء فإن كافة المؤشرات تشير إلى إستمرار هذه الخصائص فلم يجر أى متغيرات فى خصائص وبنية النظام السياسى المصرى منذ الانقلاب العسكرى ١٩٥٤.

أولاً:- الشرعية المنقوصة

تُعرِّف الموسوعة الدولية الاجتماعية مفهوم الشرعية بأنه "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة. وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبُّل المحكومين لهذا الحق".

ويجب التفرقة بين مفهوم الشرعية "Legitimacy" الذي يدور حول فكرة الطاعة السياسية، أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية "legality " بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي. أي أن الشرعية مفهوم سياسي بينما المشروعية مفهوم قانوني.

يعتبر "جون لوك" أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة. وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يُعبّر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكام والنظام السياسي، وهكذا برز الاختيار والرضا كعنصرين أساسيين لمفهوم الشرعية، ولقد طرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية، ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات للتعريف:

١ - اتجاه قانوني: يُعرِّف الشرعية بأنها "سيادة القانون"، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده، ويمتد القانون ليشمل القواعد القانونية المدونة (الدستور) وغير المدونة (العُرف)- ويقصد بالعُرف: مجموعة القواعد التي درجت عليها الجماعة فترة طويلة بلغت حد التواتر مع شعورهم بإلزام هذه القواعد.

٢ - اتجاه ديني (القانون الإلهي): ويُعرِّف الشرعية بأنها "تنفيذ أحكام الدين (القانون الإلهي). وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق ويلتزم بقواعد الدين (القانون الإلهي)، ويجب فهم الدين بمعنى الحقيقة المُنزلة. ويضم هذا الاتجاه معظم علماء الدين في العصور القديمة والحديثة.

٣ - اتجاه اجتماعي - سياسي: حيث تُعرَّف الشرعية بأنها "تقبُّل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية؛ لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارساتها"[١].

بالرغم من إجراء الإنتخابات الرئاسية والتى كان الهدف الرئيسى منها هو إيجاد شرعية جديدة كمحاولة لإنهاء شرعية الدكتور مرسى إلا أن الواقع أثبت أن الشرعية الجديدة التى يحاول السيسى فرضها مازالت منقوصة- وإن كانت باطلة فى الأساس- فيواجه النظام الحالى إشكالية الشرعية ما بين ادعاء أن قرارات ٣ يوليو/تموز التي أعلنها الجنرال السيسي كانت تعبيرًا عن إرادة الشعب "المبهر" الذي قام بثورة ٣٠ يونيو، وبين إصرار معارضي الجيش على أن ما جرى هو انقلاب عسكري مكتمل الأركان،وأن جميع الخطوات المترتبة على هذا تكون فاقدة الشرعية ويأتى على رأسها بالطبع الانتخابات الرئاسية التى فاز بها الجنرال السيسى.

ويبدو التحدى الأكبر هو مدى قدرة هذا النظام الجديد/القديم على تجاوز الأزمات التاريخية لنظام ما قبل ثورة يناير ٢٠١١، ألا وهي أزمتي الشرعية والإنجاز.

ثانياً:- الظهير السياسى والنخبة الجديدة

[١] مفهوم الشرعية، د.سيف الدين عبد الفتاح ،موقع الشاهد، http://goo.gl/giR3d0

بالإضافة للفريق الرئاسى، والذى يبدو أنه سيكون عبئاً كبيراً، معظم المقربين من الجنرال ينتمون إلى حقبة مبارك سواء كانت عسكرية أو رجال أعمال، تأتى أزمة الظهير الحزبى أو السياسى، حيث إن السيسى ليس له حزب سياسى، إنما ظهير شعبى بدا مرتبكاً وضعيفاً خاصة فى الانتخابات الأخيرة.

التحالف الذى يضم رجال مبارك ونخبة العسكر من أخطر الملفات التى ستواجه السيسى مستقبلاً فنخبة رجال مبارك ورجال الأعمال تسعى لأن يكون لها دورها القديم فى إدارة مصالحها الخاصة. وعندما يأتى السيسى سيكون همه الأول بالضرورة تطويع أو القضاء على هذه الطبقه وسلبها بعض ما جنته ..هذا ما يشير اليه تاريخ السابقين وسنة الحياة.

والأسباب واضحه وجلية السبب الاول أن كل رئيس جديد يحرص على ألا يكون مدينا لأحد فهذا ينقص من سلطته وفى حالة بقاء نفوذ رجال الأعمال فسلطات النظام الجديد ستخضع لهم ولذلك فاجتثاث أصحاب النفوذ فى النظام القديم هو الهدف الأول للنظام الجديد ..

والسبب الثانى أن القضاء على طبقة القطط السمان مع تغيير النظام يصاحبه تأييد شعبى واسع ولا مانع أن يكون مصحوبا ببعض الشماته من فقراء الشعب المطحونين

السبب الثالث أن محاصرة أصحاب المال لسلبهم بعض المليارات التى حازوها ظلما وعدوانا قد يعطى بعض الحل لمشاكل اقتصادية تعصف بالسلطه وتشل اداءها

ويبدو أن الصراع بدأ مبكرا بين عبد الفتاح السيسي المزهو بشعبيته من جانب، وبين الدولة العميقة التي تسعى لتقليم أظافر قائد الانقلاب من جانب آخر. ومن أبرز أعمدة الدولة العميقة في مصر، ثلاثي رجال الأعمال بقوتهم المالية الهائلة، وقادة الحزب الوطني المنحل بقواعدهم الشعبية، وأباطرة الإعلام الذين يملكون عشرات القنوات الفضائية يشكلون بها وعي الشعب. وظهر السيسي في حواراته التلفزيونية التي سبقت انتخابات الرئاسة واثقا بنفسه أكثر من اللازم، مستغنيا عن مساعدة الدولة العميقة، حتى أنه أفصح أكثر من مرة أنه سيضغط على رجال الأعمال الأثرياء لتحصيل مبالغ مالية كبيرة يحتاجها لمشروعات عملاقة، كما أنه طالبهم بدعمه اقتصاديا وتقليل أرباحهم بشكل بدا للكثيرين أنه ليس اختياريا، وهو ما أقلق رجال الأعمال، وجعلهم يشعرون بأنه ينوي التقرب من الشعب على حسابهم.

أما أوضح تصريحاته فكانت من نصيب الحزب الوطني، حينما أكد أنه لا عودة لأوضاع ما قبل ثورة يناير، وشدد على أن حملته لا تضم أحدا من نظام مبارك، وهو ما أغضب كوادر الحزب الوطني الذين كانوا في صدارة المشهد يوم ٣٠ يونيو وبذلوا جهدا بارزا لحشد الناس ضد الإخوان[٢].

فرغم مواقفهم الداعمة للانقلاب، وسياساتهم المؤيدة لخارطة الطريق، وآرائهم الممجدة لقائد الانقلاب، والمجملة لأفعاله.. لم يبق أحد منهم في منصبه بعد دخول عبد الفتاح السيسي قصر الرئاسة. ولم يشفع لهم التمجيد، والإشادة، والتهليل، والتأييد، والدعم، والتصفيق من البقاء في مناصبهم كمستشارين لقائد الانقلاب.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين النظام والجيش

[٢] كيف تم تقليم أظافر السيسي مبكرا، موقع عربى ٢١، http://goo.gl/AXSxVZ

ظل الجيش منذ انقلاب ١٩٥٤ يدير المشهد فى مصر سواء مباشرة (عبدالناصر) أو بلباس مدنى (السادات - مبارك) فعودة الجيش إلى الحكم بطريقة مباشرة عبر حكم الجنرال السيسى يعيد إلى الأجواء مستقبل العلاقة بين الدولة والجيش ومن يحكم من وخاصة فى ظل التشريعات والقوانين التى أصدرها المؤقت عدلى منصور والتى تزيد من هيمنة الجيش على مقدرات الدولة الإقتصادية،فباتت الدولة ومؤسساتها كجزء تابع للقوات المسلحة، وبالرغم من النظرةالطيبة إجمالاً من الشعب إلى الجيش ، إلا أن بروز الجيش فى الصورة قد يؤدى إلى تغير تلك العلاقة وهو ما أكده إستطلاع رأى مركز "بيو"، فخلال عام واحد وقبل وصول السيسى إلى الرئاسة انخفض دعم الجيش. ٥٦ % يقولون إن للجيش تأثير جيد على البلاد فيما يقول ٤٥ ٪ إن له تأثير سلبي. قبل عام، كان ٧٣ ٪ من المستطلعين يصفون تأثيره بالإيجابي و٢٤ ٪ بالسلبي. في استطلاع ٢٠١١، بعد أسابيع من الإطاحة حسني مبارك، كان ٨٨ ٪ يرون أن الجيش له تأثير جيد، في حين كان ١١٪ يرونه سلبيا.

تظل الإشكالية الحقيقية في النظم الشمولية، التي تنتمي إليها معظم منطقتنا العربية، هي أن المؤسسة العسكرية لا تبدو كشخصية اعتبارية، ولكنها غالبا ما تتداخل قياداتها مع مؤسسة الحكم في الدولة لأسباب عائلية أو عرقية أو طائفية.

وبالطبع مع المتغيرات الجديدة وبروز الجيش كقوة مؤثرة فى المشهد السياسى ستنخفض تلك التقييمات وترتفع النظرة السلبية تجاه الجيش فى ظل الممارسات التى يقوم بها.

المحور الثانى : تحديات الدولة

أولاً:- الأزمة السياسية الداخلية:

تأتي الأزمة السياسية الداخلية في مقدمة التحديات التي تواجه السيسى، حيث يترقب المصريون إلى معرفة رؤية السيسى في معالجة حالة الاستقطاب السياسي التي يشهدها الشارع المصري منذ تنحي مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ والتي زادت حدتها في الفترة التي تلت الانقلاب العسكرى في ٣ يوليو ٢٠١٣.

استمرار مظاهرات مؤيدي الشرعية في محافظات عديدة وتنظيم مسيرات يومية يمثل ضغطاً مستمرًا على السلطة القائمة كما يزيد من الضغوط الخارجية ويقلّل من مصداقية ادعاء أن ما حدث في ٣٠ يونيو/حزيران كان ثورة، خاصة مع عزوف من قاموا بحشود ٣٠ يونيو/حزيران عن النزول إلا تحت ضغط وبدعوة صريحة من الجنرال السيسي شخصيًا.

الضبابية وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستقبل يخلق حالة من القلق وعدم الثقة خاصة فيما يتعلق بالموقف من الجيش وانقسام الرأي العام حوله ما بين اتجاه عام لرفض تولي الجيش السلطة واتجاه آخر يؤيد ذلك باعتباره الحل الأسهل للموقف.

استمرار تشتت التيارات السياسية وتفرقها وعدم بلورة قوى سياسية مدنية حقيقية تساندها قواعد شعبية، في مقابل تنظيم تيارات الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين والذي يزداد قوة بزيادة التعاطف الشعبي معه.

ويأتى ملف المصالحة على رأس المهام العاجلة التى تصنع الاصطفاف الوطنى، حيث السؤال عن الطريقة التى سيتم التعامل بها مع جماعة الإخوان، وكيف يمكن إنهاء صورة الأمة المنقسمة أمام العالم لتظهر مصر كشعب ودولة واحدة،

وهو ما يتطلب إعادة بناء العلاقات السياسية على أساس من التنافس، وفتح الباب للمشاركة لكل من يقبل بدستور ٢٠١٤، و٣٠ يونيو و٢٥ يناير لينضم إلى العملية السياسية من دون إقصاء أو استبعاد، مع ضرورة دمج الشباب فى الحياة السياسية، ويبدو أن هذا التحدى من التحديات التى يصعب تجاوزها أو التعامل معها فى ظل العقلية الجديدة التى تحكم، التى تصنف المعارضة أياً كانت توجهاتها بأنها غير وطنية ولا تدعم المشروع الوطنى الجديد.

ثانياً :- الأزمة الأمنية

تواجه مصر أزمة أمنية ذات شقين:

الشق الأول: يتعلق بالمظاهرات الطلابية اليومية التي تتطور في أحيان كثيرة إلى اشتباكات تسفر عن وقوع إصابات أو قتلى. ويشمل هذا الجانب المظاهرات التي تنظمها القوى السياسية سواء الرافضة لعزل مرسي أو المؤيدة لعزله، لكنها رافضه لـ"حكم العسكر"، أو لممارسات النظام الجديد في مصر ومن بينها إصدار قانون التظاهر، والتي يحظر التظاهر إلا بالحصول على تصريح مسبق.

الشق الثاني: يتعلق بهجمات مسلحة طالت منشآت وعناصر أمنية في عدة مناطق أبرزها شبه جزيرة سيناء، شمال شرق. وهو ما أدى إلى إطلاق الدولة ما أسمته بـ "حملة مكافحة الإرهاب" والتي تتضمن قيام عناصر من الجيش والشرطة بشن حملة عسكرية موسعة، لم تنته بعد، ضد ما تصفهم بالعناصر "الإرهابية"، و"التكفيرية" و"الإجرامية" في بعض المناطق بسيناء، والتي تتهمها بالوقوف وراء الهجمات المسلحة، ويمكن جمع التحديات الأمنية فى عدة نقاط أهمها:

- موجة العمليات العسكرية التي تستهدف عناصر الأمن من الشرطة المدنية والقوات المسلحة في سيناء بشكل عشوائي، والتي أدت إلى حالة من الاضطراب الأمني نتج في أحد أسبابه من انشغال نسبي للقوات المسلحة لدعم عناصر الشرطة المدنية.

- العنف المفرط في التعامل مع المتظاهرين أيًا كانت المبررات والذي أدّى وسيؤدي إلى إراقة الدماء وهو ما يخلق حالة من الاحتقان الشعبي ضد السلطة القائمة بصفة عامة وضد الأجهزة الأمنية وعناصر القوات المسلحة التي تواجه الجماهير، وزيادة احتمالات الصدام العنيف معها على نطاق واسع.

- عودة ظاهرة البلطجية بغطاء أمني ودفعهم للاحتكاك الخشن والمسلح بالمسيرات المؤيدة للشرعية بما في ذلك المسيرات النسائية تحت مظلة أنهم يمثلون الأهالي الشرفاء المؤيدين "لثورة ٣٠ يونيو/حزيران المجيدة"، واحتمالات تطور هذه الظاهرة لتصل إلى حالة من الانفلات الأمني العام.

- حالة الاضطراب الأمني والقلق الشعبي تؤدي إلى زيادة الطلب على اقتناء الأسلحة غير المرخصة، وهو ما يشجع على زيادة عمليات تهريب وتجارة السلاح وما تمثله من مخاطر على الأمن، وزيادة احتمالات الصدام الأهلي.

- ظهور بوادر عودة الفتنة الطائفية من جديد في ظل تأييد الكنيسة الأرثوذكسية ومشاركتها ممثلة في رأس الكنيسة البطريرك تواضروس في أحداث ٣٠يونيو/حزيران وقرارات ٣ يوليو/تموز ودعوتها للمشاركة في المسيرات والتظاهرات والاعتصامات المؤيدة للسيسي، وهو ما ظهر في بعض مناطق الصعيد وسيناء من إحراق لكنائس ومنازل مسيحية وإن كانت هناك تعمية إعلامية حول تلك الحوادث وما تمثله من مخاطر.
- استمرار المسيرات اليومية للجموع ورهان السلطات على الحل الأمني في التعامل معها، كما وقع في فض اعتصامي رابعة والنهضة، والمسيرات التي أعقبت ذلك، وسقط خلالها مئات القتلى بالرصاص الحي.

كل ذلك يخلق بيئة أمنية غير مستقرة سواء فيما يتعلق بشبه جزيرة سيناء وما تمثله من حساسية خاصة بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل ومواقفها من الاضطرابات الأمنية في سيناء، وما يتعلق أيضًا بالأوضاع في قطاع غزة والمنطقة الحدودية في رفح.

ففي الأشهر السبعة الأولى التي أعقبت الإنقلاب، تجاوزت وتيرة الوفيات ذات الصلة بالأعمال الإرهابية في مصر أسوأ سنوات التسعينيات. ووفقاً لبعض التقارير، فإن ما يقدَّر بـ ٢٨١ مصرياً لقوا مصرعهم في هجمات إرهابية في الفترة بين ٣ تموز/يوليو و٣١ كانون الثاني/يناير، بمن فيهم ٢٢٤ من أفراد الشرطة والجيش و٥٧ مدنياً. ولا يشمل هذا الرقم المسلحين الذين يتم احتسابهم ضمن الأرقام منذ التسعينيات.

كما أن مواقع الهجمات الإرهابية الحالية مهمة هي الأخرى. فقد كانت مثل هذه الهجمات تحدث في مصر قبل تموز/يوليو ٢٠١٣. وفقاً لويكي ثورة، فقد سقط نحو ٢٨ ضحية خلال السنة التي أمضاها مرسي في منصبه (تموز/يوليو ٢٠١٢-حزيران/يونيو ٢٠١٣)، كلهم أو معظمهم في سيناء. ولكن في الفترة ما بين تموز/يوليو وكانون الثاني/يناير، وقعت ١٠٦ من ٢٨١ من حالات الوفاة الناجمة عن الإرهاب في البر المصري في اثنتي عشرة محافظة مختلفة. ولا تظهر وتيرة الهجمات أي مؤشّر على التباطؤ. إذ تكشف قراءة متأنّية ووجيزة لمقالات الأهرام على الإنترنت في شباط/فبراير ٢٠١٤، والتي بالكاد تقدم ملخصاً شاملاً للهجمات، أن ٢٣ من أفراد قوات الأمن قد قتلوا في الهجمات في ذلك الشهر وحده، وجميعهم من خارج سيناء.

ثـالـثـاً :- الأزمـة الاقـتـصـاديـة

تعتبر الأزمة الاقتصادية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السيسى، حيث يترقب الشارع المصري الوصول إلى وضع اقتصادي متعاف في ظل التراجع الاقتصادي الذي انعكس أثرة على مختلف فئات الشعب المصري خاصة محدود الدخل منها.

ويعاني الاقتصاد المصري منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ حيث انخفض سعر العملة المحلية (الجنيه) أمام الدولار الأمريكي، مع انخفاض الاحتياطي النقدي إثر تراجع الإيرادات لا سيما في قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي الذين تراجعا بشدة منذ ذلك الحين وزاد من وتيرة ذلك أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها البلاد عقب الإطاحة بمرسي. فقد أفضت التحولات التي شهدتها الدولة خلال مرحلة ما بعد الثورة إلى أوضاع اقتصادية متأزمة، كان أبرز ملامحها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير تقارير رسمية- صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار- إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ خلال عام (٢٠١٣/٢٠١٢) ٢,١% ، وهو معدل منخفض مقارنة بسنوات ماضية. كما تشير النشرة الإحصائية (مارس ٢٠١٤) الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل التضخم وصل إلي ٢،١% في شهر فبراير الماضي، وهو معدل مرتفع يعكس تردى الأوضاع الاقتصادية، كما ارتفع معدل البطالة ليصل إلي ١٣,٤% في الربع الرابع من عام ٢٠١٣ . واتساقاً مع هذه الأوضاع، تراجعت الاستثمارات الأجنبية، وعوائد السياحة، وباتت الدولة أكثر اعتماداً على الدعم والمنح الخارجية.

أزمة الاقتصاد في مصر هي أزمة هيكلية وبنيوية حادة، بل في حقيقة الأمر هي مجموعة أزمات يمكن سردها بشكل موجز فى النقاط التالية:

١- اختلال رهيب في ميزانية الدولة: أي ضخامة الإنفاق على الأجور والدعم وخدمة الدين إلى جانب الموازنات الدولتية الخاصة غير المعلنة مثل الجيش والصناديق الخاصة والأجهزة الأمنية مقابل ضعف الموارد بسبب فقر الإنتاج وتقلب موارد الريع وخلل نظام الضرائب. إنّ هذا الاختلال مرتبط بعوامل عديدة سياسية واقتصادية بل وعملية أيضا تتعلق بحجم هذه الدولة المتضخم ببيروقراطيتها وهيئاتها الاقتصادية والخدمية والمحلية وأجهزتها الأمنية والعسكرية وطبيعة عمل الدولة وكيفية تخصيص مواردها بين مؤسساتها المختلفة وتحديد أوجه إنفاقها والاعتبارات السياسية والعملية التي تحكمها.

٢- الاعتمادية على الريع من الداخل والخارج وتدفقات النقد لا الإنتاج المولد للثروة وفرص العمل والتنمية والتقدم الحقيقي

٣- سياسات حكومية عامة غير قائمة على الكفاءة وحسن إدارة الموارد لأنها محكومة بمنطق تقسيم المغانم "شيلني وأشيلك" و"سيب وأنا أسيب" والفساد وإهدار الموارد وتعظيم مكاسب المتنفذين في لعبة توازن المصالح والمغانم بين مؤسسات الدولة بعضها البعض بالإضافة إلى قطاعات البيزنس وعلى حساب من هو خارج اللعبة في غياب كامل للمحاسبية والشفافية. وكل هذا مرتبط ببنية الدولة السلطوية غير التنموية في مصر. يحلو لي دائما تذكير أهل التحديث يا ليل أنّ الديمقراطية تعني حرية تداول المعلومات والمحاسبية والشفافية وهي احتياج اقتصادي تنموي في مصر وليست فقط احتياج سياسي.

٤- ضعف كبير في الاستثمارات الحكومية والاستثمارات من القطاع الخاص في الصناعات كثيفة العمالة المنتجة للسلع والخدمات، وهي معضلة التنمية في مصر المستمرة عبر العقود الماضية.

٥- أزمة الطاقة المستفحلة منذ أيام مبارك وهذا يشمل الوقود والكهرباء.

٦- قطاع زراعي غير منتج وغير كفء، يعاني من الاختلالات الهيكلية في التسويق والإنتاج والتوزيع مما يؤدي إلى غياب الأمن الغذائي.

٧ - تدهور مستوى المعيشة نتيجة كل ما سبق بالإضافة إلى البطالة وسوء توزيع الدخل وعوائد الاقتصاد، وانهيار التعليم والقطاع الصحي، وتدهور مستوى المرافق والخدمات الأساسية والبنية التحتية نتيجة ضعف الإنفاق الحكومي المخصص لها والخلل في الأداء الحكومي نفسه، وأزمة المواصلات والتخطيط العمراني والإسكان، وتدهور مؤسسات الدولة سواء الإدارة والمحليات والخدمات والإنتاج أو مؤسسات العدالة كالشرطة والقضاء.

٨- تفشي العشوائيات والعنف الاجتماعي والجريمة وإحباط الشباب واختلال الديموجرافيا السياسية في البلاد[٣].

فتعاني مصر الآن من أزمة اقتصادية عميقة، حيث تراجع احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد إلى أقل من نصف ما كانت عليه قبل ثورة يناير ٢٠١١، مما يهدد قدرة مصر على دفع ثمن الغذاء والوقود، كما أن عجز الموازنة في مصر بلغ ١٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ دينها العام (الذي هو نتيجة العجز المتراكم) أكثر من الناتج الاقتصادي للبلاد.

في هذا المناخ الاقتصادي الصعب يعيش أكثر من ٤٥ في المئة من المصريين على أقل من دولارين في اليوم، وبلغ التضخم بعد الانقلاب نسبة ١٢,٩٧ في المئة ووصل الآن إلى ١١,٤ في المئة. كما أن السياحة (وهي مصدر رئيسي للدخل القومي) وصلت إلى أقل من نصف ما كانت عليه في العام السابق للثورة. وقد جف الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء قطاع الطاقة. ولاتزال البطالة مرتفعة بنسبة ١٣,٤ في المئة، وبين العاطلين هناك ٧١ % بين سن ١٥ و٢٠ عاما. هذا الضعف الاقتصادي سيجعل من الصعب سياسيا معالجة أسباب العجز عن سداد الديون مما يسهم في أزمة الملاءة[٤] المحتملة لأن الإصلاحات اللازمة ستكون شاقة على الشعب الذي يواجه بالفعل أزمة اقتصادية.

على الرغم من هذه المشاكل، لم يحظ الاقتصاد المصري باهتمام كبير منذ انقلاب يوليو ٢٠١٣ بسبب تدفق الدعم المالي من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت.

وعلى الرغم من المساعدات المالية من دول الخليج إلا أن الاقتصاد المصري لازال هشًا ولازالت أزمة الملاءة المالية تلوح في الأفق. استمرار الاحتجاجات السياسية والعنف وعدم الاستقرار السياسي - حتى إذا تمت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية- بالإضافة إلى مزيج من السياسات الاقتصادية غير المتماسكة، كلها تنذر باستمرار التدهور الاقتصادي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي والعنف والتدهور الاقتصادي، وبالتالي زيادة فرص وقوع كارثة اقتصادية وسياسية وزيادة التظاهرات والقمع والصراع السياسي وربما تفكك الدولة.

فالصورة العامة للاقتصاد المصري تبعث على القلق الشديد. فالاحتياطي النقدي الأجنبي يتراوح بين ١٦ و١٧ مليار دولار ليست كلها أموال سائلة. وهذا يعني أن مصر بالكاد تقف فوق عتبة الحد الأدنى للاحتياطي الأجنبي وهو ١٥ مليار دولار، وهو المبلغ المطلوب لتغطية تكاليف الغذاء والوقود لمدة ثلاثة أشهر تقريبا.

---

[٣] أشرف الشريف، أهل التحديث يا ليل: عن أساطير التحديث الاقتصادي في مصر القادمة،موقع جدلية، http://goo.gl/uKvTrj

[٤] عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية للدولة

جدول (١) يوضح مسار الاحتياطى النقدى منذ يوليو ٢٠١٢ الى يناير٢٠١٤

على الفور عقب الاطاحة بمحمد مرسي، التزمت المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت بما يصل إلى ١٢ مليار دولار لمصر. كما التزمت الدول الخليجية بمبلغ إضافي يقدر بـ ٨ مليار دولار اعتبارا من مطلع ٢٠١٤. ويمكن للمصريين أيضًا الاستفادة من منحة من مجلس التعاون الخليجي تقدر بـ ٨,٨ مليار دولار ترجع إلى التسعينات. وتهدف مساعدات دول الخليج لمصر لتوفير الإغاثة للميزانية، وتجديد احتياطيات العملات الأجنبية، ومشاريع البناء والتمويل، ودفع عملية إنتاج الأدوية، وجعل الموارد النفطية متاحة (على الرغم من استمرار أزمة الوقود).

وعلى الرغم من هذه المساعدات، لا يزال هناك فجوة سنوية تقدر بـ١٠ مليار دولار لتمويل العجز الحكومى. لن يُصلِح المزيد من المساعدات الخليجية المشاكل الاقتصادية فى مصر لسببين، الأول هو أن تمويل الإنفاق الجديد بالمنح المقدمة من الخليج لمصر هو مجرد تأجيل للمشاكل المالية إلى المستقبل القريب. والسبب الثانى هو أن تلقى المزيد من المساعدات أمر غير عقلانى ومتضارب ويؤثر على السياسات الاقتصادية. هذه السياسات – بما في ذلك إعانات الغذاء والوقود، وسياسة ضريبية التي لا تنتج ما يكفي من العائدات - هي الأسباب الرئيسية الذي يجعل الحكومة تستهلك ما يقدر بـ١ إلى ١,٥ مليار دولار من احتياطيها بصورة شهرية لدفع الاحتياجات المهمة والدفاع عن العملة. وتضع تلك السياسات ضغوطًا كبيرة على ميزانية الحكومة. الإعانات، على سبيل المثال، تمثل ٢٩,٦٧ في المئة من النفقات الحكومية.

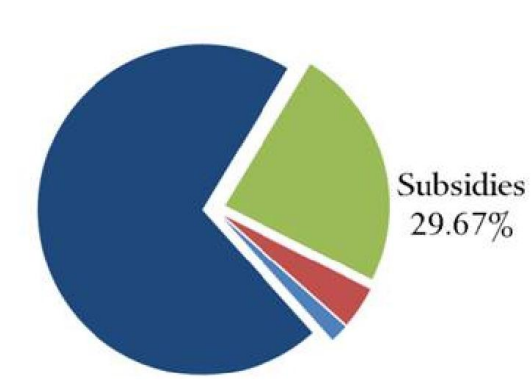

Subsidies, Percent of Total Budget

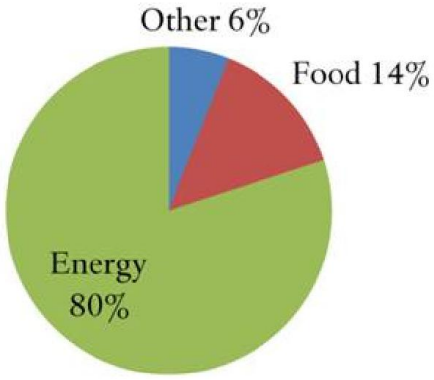

Budget Subsidies Breakdown

جدول (٣) يوضح توزيع الاعانات الحكومية ونسبتها بالنسبة لإجمالى الموازنة

لكن حالة عدم اليقين السياسى السائدة فى مصر تجعل من الصعب على الحكومة إجراء إصلاحات ذات مغزى. كما أن جمود موقف النظام فى مصر من الدعم، على سبيل المثال، يعد عنصرا حاسما لشبكة الأمان الاجتماعى المصرى على الرغم من أنه وسيلة هامة للسيطرة السياسية. وقد يشكل إجراء تغييرات جوهرية للدعم مخاطر وتظاهرات حاشدة مشابهة لتظاهرات الخبز عام ١٩٧٧، والتى اندلعت بعد أن اقترح أنور السادات تعديلات على قانون دعم المواد الغذائية بما يتفق مع التوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولى[٥].

دليل مرئي لمشكلات مصر الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية

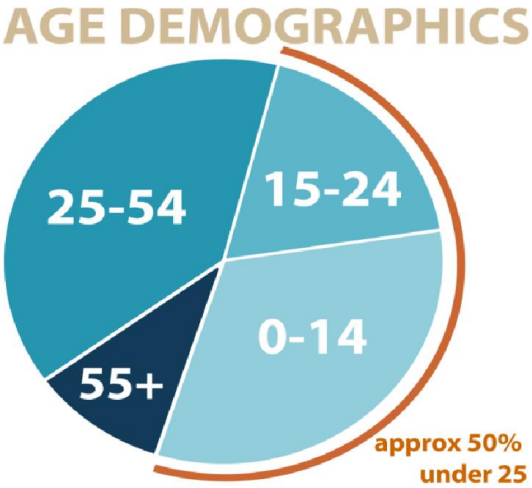

جدول (٣) يوضح حجم البطالة ونسبة الشباب بها

[٥] أزمة الملاءة المالية في مصر، مذكرة تخطيط طوارىء رقم ٢٠، مجلس العلاقات الخارجية (ستيفن كوك) – ١٠ مارس ٢٠١٤ ، http://goo.gl/ARRt1j

يتحول الوضع الاقتصادي الاجتماعي في مصر من سيئ لأسوأ منذ عام ٢٠١١. فالفقر (هؤلاء الذين يعيشون بأقل من ٢ دولار يوميا) والذي كان يمثل نسبة ٤٠% قبل الثورة قد وصلت معدلاته إلى ٥٠%. كذلك ارتفعت معدلات البطالة بنسبة ٥٧,٣% من ٢٠١٠ لتصل إلى ١٣,٤% في الربع الرابع من ٢٠١٣. كما يمثل الشباب نسبة ٦٩% من نسبة البطالة. كما أن التكلفة الاقتصادية للدعم في بلد يعاني عجزا كبيرا في احتياطي النقد الأجنبي يعد بمثابة إنذار لعجز كبير في الميزانية (حوالي ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي يذهب للطاقة والغذاء وقد صار ١٠% فقط)، وكذلك الدين المتضخم والذي يتخطى حاجز (١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يظهر أن هذا النظام لا يمكن أن يستمر. لقد وصلت التكاليف إلى حد الخطر. جدير بالذكر أن دعم الطاقة مثل ٧٢% من إجمال الدعم في ميزانية حكومة ٢٠١١ و ٢٠١٢ بينما يمثل دعم الغذاء نسبة ١٤%. وقد مثل دعم البنزين وحده نسبة ٧٠% من عجز الميزانية في ٢٠١١ – ٢٠١٢.

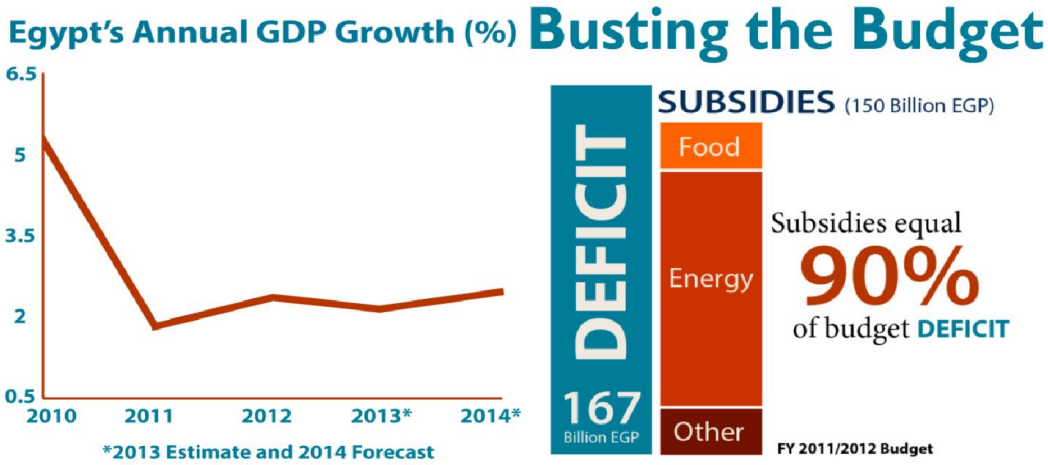

جدول (٤) يوضح معدل النمو منذ ٢٠١٠ الى ٢٠١٤

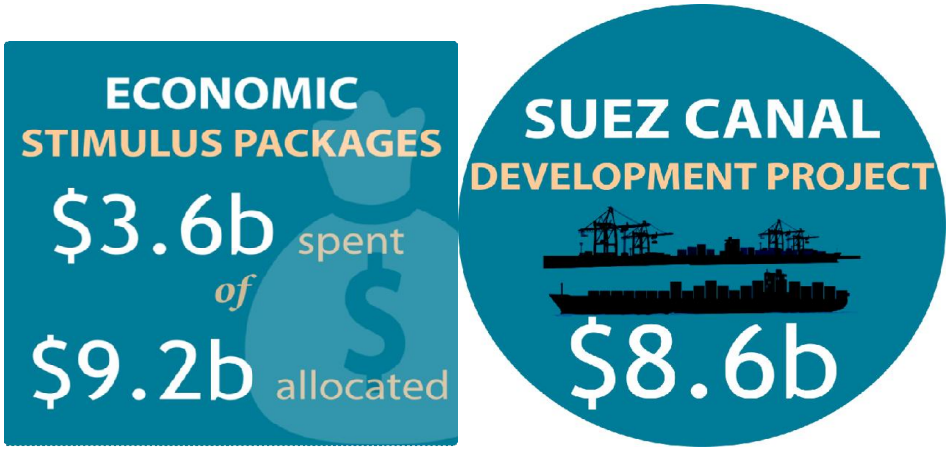

جدول(٥) يوضح حزمة التحفيز الاقتصادى ومشروع تطوير قناة السويس

المساعدات الدولية

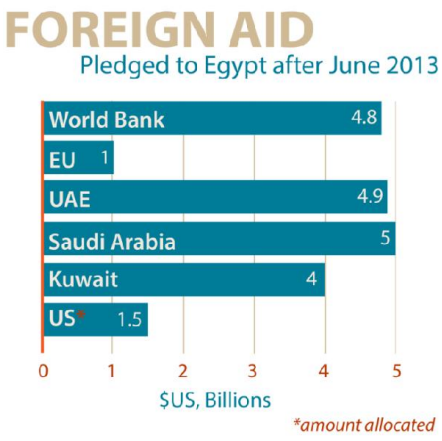

[٦]

جدول (٦) يوضح المساعدات الدولية التى قدمت لمصر عقب الانقلاب

الإقتصاد المصري في أرقام

البند	النسبة تقريبا	ملاحظات
البطالة	٢٥%.	
معدّل التضخم	١٠%.	
إيرادات السياحة	٦٥ %.	
حجم الإنفاق على الدّعم	١٣ مليار جنيه	
عجز الموازنة	١٢% من الناتج القومي	
زيادة أسعار السّلع الأساسية	تتراوح بين ٣٠ – ٣٥ %.	
معدل النمو	١،٢%،	المفروض أن لا يقل عن ٦ أو ٧%
الدَّين الداخلي	١,٥ تريليون دولار	
الدين الخارجي	٤٨ مليار دولار	

[٧]

رابعاً: الاحتياجات والمطالب الشعبية

[٦] دليل مرئي لمشكلات مصر الاقتصادية، معهد الشرق الأوسط للدراسات، ١٤ مايو ٢٠١٤، http://goo.gl/S2qPNl

[٧] مداخلة لهانى قدرى وزير المالية بحكومة الانقلاب مساء يوم الإثنين ١٠ مارس ٢٠١٤ في برنامج "هنا العاصمة" على فضائية "Cbc" الخاصة،

١- الفقراء

من ٢٥% إلى ٢٦% من سكان مصر، الذين تجاوز عددهم ٩٠ مليون نسمة، تحت مستوى خط الفقر، وفقا لمؤشرات محلية ودولية. ووفقا لمقياس خط الفقر القومي، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، فإن ٢٦,٣% من المصريين لا يستطيعون الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وتلك النسبة حتى نهاية العام ٢٠١٣.

وتعرّف مصر الفقير -وفقا لخط الفقر القومي- بأنه الفرد الذي يتقاضى أقل من ٣٢٧ جنيها شهريا (أقل من ٥٠ دولارا)، أو للأسرة المكونة من خمسة أفراد التي يصل دخلها شهريا إلى أقل من ١٦٣٥جنيها (٢٣٠ دولارا).

ويتركز الفقراء في جنوب مصر، المحروم منذ سنوات من الاهتمام والتنمية، ففي ريف الوجه القبلي الذي يعيش فيه ٢٧% من سكان مصر، يصل عدد الفقراء إلى ٤٩% وهم لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

٢ - البطالة

٣,٧ مليون مصري عاطل عن العمل حتى نهاية مارس/ آذار الماضي بنسبة ١٣,٤% من اجمالي القوة العاملة في البلاد والبالغة ٢٧,٦ مليون شخص.

وبحسب الإحصاءات الرسمية، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن ٦٩,٧% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٢٩ سنة عاطلون عن العمل.

٣- أزمة السكن

تحتاج مصر من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ألف وحدة سكانية سنويا للوفاء باحتياجات السوق، لا ينفذ منها سوى ٥٠%، من قبل القطاعين العام والخاص، ومما يزيد من حجم المشكلة أن غالبية الوحدات المنفذة من القطاعين العام والخاص، تأتي في قطاع الإسكان المتوسط وفوق المتوسط، وعدد قليل في قطاع الإسكان الاقتصادي، أي المخصص لمحدودي الدخل.

وقت تولي السيسي منصب وزير الدفاع، عن الاتفاق مع شركة إماراتية، لتنفيذ مليون وحدة سكانية لمحدودي الدخل، تُنفذ على ٥ سنوات، على أن تقدم الأراضي بالمجان لهذا المشروع في ١٣ محافظة بالبلاد، وحسبما نشر فإن التكلفة الإجمالية للمشروع سوف تصل لنحو ٢٨٠ مليار جنيه مصري (٤٠ مليار دولار)، هذا بجانب مشروع المليون وحدة سكنية التي تتولى وزارة الإسكان إنشاءها.

٤- المطالب الفئوية

ممتدة من الأطباء إلى عمال النقل العام، وليست مقتصرة على العاملين بالحكومة بل يعاني منها أيضا القطاع الخاص.

وأقرت الحكومة السابقة، التي كان يرأسها حازم الببلاوي، الحد الأدنى للأجور وبدأ تطبيقه في يناير/ كانون الثاني الماضي، وجعلته مقتصرا على الموظفين بالجهاز الإداري للدولة، والأطباء والمعلمين، عند ١٢٠٠ جنيه (نحو ١٨٠

دولار)، ولم تطبقه على شركات قطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية، كما أن الحكومة المصرية لا تلزم القطاع الخاص بحد أدنى للأجور، وهو ما أدى إلى عودة الإضرابات العمالية في البلاد.
وبلغ عدد الاحتجاجات العمالية في مصر خلال ١٢ شهرا حتى أبريل/ نيسان، وفق احصاء لقيادي عمالي، نحو ١٨٩٠ احتجاجا، في القطاعين العام والخاص.

٥- الأسعار
٩,١% معدل التضخم السنوي حتى نهاية شهر أبريل/ نيسان الماضي ٢٠١٤، والارتفاع الرئيسي في مستويات التضخم هو زيادة أسعار السلع الغذائية الرئيسية مثل الخضروات واللحوم والأسماك.
التخوف الأكبر الذي يؤرق المصريين هو ارتفاع مستويات الأسعار، وهو ما يزيد أعباء المصريين ويؤثر على مستوى مدخراتهم وعلى مستوى معيشتهم.
الأسعار المرتفعة لها العديد من الأسباب، التي يدركها الرئيس المصري الجديد، فتراجع سعر العملة المحلية أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع أسعار السلع في البلاد التي تستورد أكثر من نصف احتياجاته من الخارج، بجانب مستوى الرقابة الضعيف ما يؤدي إلى رفع الأسعار بطرق عشوائية، أو التحكم في الأسعار من قبل بعض التجار الكبار والوسطاء.

٦- أزمة الطاقة
رفع أسعار الكهرباء بنسبة ٣٠%، والبنزين والسولار بنسبة ٣٠ إلى ٥٠%، وفق تصريحات مسؤولين لوسائل الإعلام، من أكبر الهموم التي تؤرق المصريين.
وزيادة أسعار الطاقة الموجهة سواء للمواطنين أو المصانع أمر حتمي، فالموازنة التي أعدتها الحكومة السابقة التي جدد السيسي الثقة في رئيس وزرائها إبراهيم محلب، قلصت حجم دعم المواد البترولية في موازنة العام المالي المقبل ٢٠١٤/ ٢٠١٥ إلى ١٤,٦ مليار دولار، مقابل ١٨,٨ مليار دولار في العام المالي الحالي، وهو ما يعني زيادة في أسعار الوقود[٨].

خامساً: - أزمة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة

إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ومعالجة الخلل الإداري والسيطرة على فساد بعض المؤسسات من أهم الملفات التي تتطلب تدخلاً حاسما من رئيس مصر القادم.
وتطالب قوى سياسية منذ تنحي مبارك بتطهير مؤسسات الدولة من الفساد، خاصة الجهاز الأمني وقطاعي الإعلام والقضاء. وبالرغم من التكاتف الواضح بين تلك المؤسسات لإسقاط تجربة الاخوان المسلمين للحفاظ على مؤسسات الفساد الحاكمة التى تدير هذه المؤسسات ،وستسعى كل مؤسسة لتثبيت أقدام رجالها وتحقيق الإمتيارزات لهم فى نظام

[٨] السيسي يواجه أصحاب "الهم" و"الغم" و"الدم"، موقع عربى ٢١، http://goo.gl/vFt4dw

الحكم الجديد، إلا أن الجنرال قد يسعى لمواجهة بعض هذه المؤسسات لتحقيق بعض الإنجازات وهو ماقد يشير إلى مواجهة محتملة بين الجنرال وتلك المؤسسات فى الوقت القريب.

وترتكز الإشكالية الأساسية فى هذا الإطار هو مدى قدرة الجنرال على الحصول على دعم المؤسسات البيروقراطية التي تحظى بوضعية أقوى من المؤسسات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي فإن تمكن مؤسسة الرئاسة من تحقيق إنجاز فعلي يرتبط بدرجة أوبأخرى بالتوافق مع البيروقراطية، وتطويع هذه المؤسسات التقليدية – بما تحمله من سمات الجمود، وصعوبات الإصلاح الهيكلي – كى لا تقف حجر عثرة أمام التغيير، وسياسات السلطة الجديدة.

سادساً:- أزمة إدارة ملف العلاقات الخارجية

تعد أزمة إدارة ملف العلاقات الخارجية من أعقد الأزمات التي سيواجهها السيسى، وتأتي في مقدمة محاور هذه الأزمة إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة التي يشوبها توتر واضح منذ الإطاحة بالدكتور مرسى، فإثر الإنقلاب العسكرى الذى قام به الجنرال السيسى، دخلت مصر فى دوامة من العزلة السياسية بدءاً من تجميد مصر بالاتحاد الأفريقى ومروراً تجميد جزءا من مساعدات واشنطن العسكرية للقاهرة، ووصولاً إلى التمثيل الدولى الهش فى حفل تنصيب السيسى.

وبجانب محور العلاقات مع واشنطن، "هناك محور العلاقة مع تركيا وقطر وإيران في ظل عدم اعتراف الأولى بما جرى في مصر عقب ٣ يوليو الذي شمل الإطاحة بمرسي، وعدم اتخاذ الثانية موقف واضح مما يجرى في مصر".

إلى جانب هذين المحورين، هناك محور ثالث يتعلق بالعلاقة بين مصر وإثيوبيا؛ حيث توترت العلاقة بين البلدين إثر شروع الأخيرة في بناء مشروع "سد النهضة"، الذي يثير مخاوف داخل مصر، حول تأثيره على حصتها من مياه النيل، وتأثيره على أمنها القومي في حالة انهياره. وفشلت جميع المفاوضات منذ عهد الدكتور مرسي وحتى الحكومة الحالية في التوصل لحل بشأن بناء هذا السد الذي تصر إثيوبيا على بنائه، رغم اعتراضات الجانب المصري.

التأسيس لرؤية مختلفة للسياسة الخارجية تتعامل معها من منظور براجماتي، بعيداً عن الأطر الداعمة لفكرة السياسة الخارجية التابعة التى تقلص من مكاسب الدولة لمصلحة أطراف دولية أخرى. ويفترض هذا المسار أن يكون الهدف الأول للسياسة الخارجية هو تحقيق مصالح الدولة، والاستناد لهذه الرؤية في التفاعل مع الولايات المتحدة وإثيوبيا في المقام الأول، وإقامة علاقات خارجية متنوعة تحول دون تعرض الدولة لضغوط تقيد من خياراتها.

هل يملك النظام الجديد/القديم القدرة على مواجهة هذه التحديات؟!!

تلك كانت أبرز المعضلات السياسية والأمنية التي تواجه السيسى عقب توليه الرئاسة وهى مشاكل مستمرة منذ انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣، فماذا عن مواجهتها؟ وهل استراتيجيات النظام القائم في التعامل معها يمكن أن تؤدي إلى علاجها أم تقود إلى تفاقمها؟

هل لدى النظام القائم بالفعل استراتيجيات للتعامل مع تلك المعضلات والإشكاليات؟ ما يبدو حتى الآن أن النظام القائم حصر نفسه في بديل واحد وهو أن ما جرى قد جرى وأصبح أمرًا واقعًا لا رجوع عنه وعلى الجميع أن يقبل به وإلا يكون مارقًا وخارجًا على القانون بل وصل الأمر إلى حد اعتباره إرهابيًا بنص ما ورد في بيان الحكومة حول قرارها فض الاعتصامات بالقوة.

إذن نحن أمام حالة من افتقاد الرؤية السياسية وإنكار وجود أطراف أخرى، وبالتالي فلا مجال للحلول الوسط أو تقديم أية تنازلات سياسية من قبل السلطة القائمة بأي حال، أما دعواتها للمصالحة فهي تعني قبول الأطراف الأخرى بما تمليه عليها، فلا نستطيع القول: إننا أمام استراتيجية واضحة للتعامل مع تلك المعضلات سواء السياسية أو الأمنية ولكننا أمام إجراءات أمنية للسلطة تتخذها في مواجهة معارضيها باعتبارهم خارجين على القانون ويلزم التعامل معهم بحسم وحزم لا باعتبارهم طرفًا سياسيًا فاعلاً يلزم التعامل معه وفق استراتيجية واضحة المعالم للوصول إلى حلول سياسية؛ ولعل هذا يفسر لنا سبب تفاقم المشكلات وتعقدها سواء على الصعيد السياسي أو الأمني، وهو ما يعني – للأسف- أننا أمام مشهد يزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم ولا يبدو أن هناك حلاً في الأفق القريب أمام تمترس كل طرف خلف سقف مطالبه القصوى وعدم إظهار أي قدر من المرونة.

لكن الأهم والأخطر هو أنه لا توجد أي مؤشرات واقعية حتى الآن تدل أنّ أجنحة السلطة الحاكمة عندها أي نية أو رغبة حقيقية في الإصلاح أو حتى إدراك لعمق وخطورة الأزمة، بل ما تزال هذه الأجنحة مصممة على تعظيم مكاسبها وامتياراتها الخاصة. بدءا من الجيش الذي اتسعت شهيته الاقتصادية بشكل ملفت وصارخ في الشهور الأخيرة وهاهو يستحوذ على كل عقود الإنشاءات والبناء الجديدة الخاصة بالحكومة بالأمر المباشر. وهناك إمكانية حقيقية لعسكرة الاقتصاد هنا، ربما على طريقة كوريا الشمالية، وهذا بالطبع يضرب في مقتل كل تصورات الاقتصاد الرأسمالي عن حرية المنافسة ومنع الاحتكار ودور السوق في تحقيق النمو والتقدم، بل إنه يفتح الباب أمام الفساد الديناصوري أيضا. والفساد لن يكون فقط فساد جمهورية الجيش الاقتصادي الخاص خاضعة للضرائب أو المراقبة والمحاسبة من أي جهة في الدولة أوالمجتمع تمت دسترة هذا رسمياً في دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤، والمستغلة لميزاتها النسبية شبه الاحتكارية عمالة من المجندين بلا أجور وبلا حقوق إضراب وتخصيص مشاريع وعقود حكومية بالأمر المباشر بالقانون بالإضافة إلى حق الجيش بالقانون في تملك أراضي الدولة بدون محاسبة، بل سيكون أيضا فساد القطاع الخاص الذي سيضطر للتعامل مع الجيش من الباطن ومن القنوات الخلفية في إعادة إنتاج لرأسمالية المحاسيب. وهذا المناخ سيكون طاردا للاستثمار الخارجي الذي يبحث عن حد أدنى من الشفافية.

وغياب مؤشرات نوايا الإصلاح لا يقتصر فقط على الجيش، ولكنه يشمل أيضاً مؤسسات الدولة المختلفة وطوائفها وعزبها كالقضاء والبيروقراطية والشرطة وغيرها، المصممة على عدم إصلاح ماليتها ونظم إدارتها الفاسدة ونظم عملها غير الكفؤة وتحصينها من مراقبة الآخرين وإبقاء الوضع على ماهوعليه. ودستور ٢٠١٤ كان بشكل أو بآخر دسترة لهذه التوازنات وحماية لهذه المؤسسات من بعضها البعض ومن مراقبة المجتمع عكس ما هو مفروض في الدستور أي أنه يحمي المواطنين من تجاوزات مؤسسات الدولة ويوفر أطر لمراقبة ومحاسبة هذه المؤسسات بشكل فعال. كذلك الأمر بالنسبة لجماعات رجال الأعمال المعترضين على سياسات رفع الدعم عن الطاقة، والتي تحقق لهم هوامش ربح مذهلة، أو أي تغيير في السياسات الضريبية وسياسات الأجور وغيرها. وهذا يعني استمرار أزمات الاقتصاد والأمن وتدهور مستوى المعيشة وغيرها.

أخيراً

السيسي لديه فرصة في إنجاح نظامه من خلال تشكيل تحالف اجتماعي جديد لنظام مابعد مبارك، مع أن هذه لن تكون بأي حال من الأحوال مهمّة سهلة. فإقامة مثل هذا التحالف تتطلب إعادة النظر، إن لم يكن القيام بتفكيك جزئي لشبكات المحسوبية الموروثة من التحوّل إلى رأسمالية المحاسيب في عهد مبارك. والواقع أن في وسع الجيش التحرّك ضد بعض المصالح من عهد مبارك، ولكن فقط إلى الحدّ الذي لايعرقل الجهود المحمومة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، والتي ستعتمد بشكل كبير في المدى المتوسط والبعيد على الشبكات نفسها التي تحتاج إلى تفكيك في سياق أي محاولة جادّة لتوسيع التحالف الحاكم. وهو مايؤلّد تناقضاً جوهرياً سيكون على السيسي ومَن معه التصدّي له. وتعتمد قدرة السيسي على توسيع التحالف الاجتماعي الذي يجب أن يقوم عليه حكمه على مدى استعداده، وقدرته على إقناع أو إجبار مؤيّديه على تقديم تنازلات اقتصادية واجتماعية. ويكمن مصدر الصعوبة الآخر في أن إعادة تنظيم عملية الحصول على الأصول تتطلّب إعادة تقييم دور الجيش في الاقتصاد، خصوصاً في مايتعلّق بتخصيص الأراضي ومزاحمة القطاع الخاص في بعض الأنشطة. وبعبارة أخرى، تعتمد قدرة سيسي على توسيع التحالف الاجتماعي الذي يجب أن يقوم عليه حكمه على مدى استعداده، وقدرته على إقناع أو إجبار مؤيّديه على تقديم تنازلات اقتصادية واجتماعية. وهو أمر ينطوي على الكثير من التناقضات التي يستحيل حلّها ما لم يكن لدى النخب الحاكمة شعور بالخطر الجسيم وقناعة بضرورة التخلّي عن شيء ما في مقابل استمرار هيمنتها.

ويبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كانت النخب الجديدة في مصر على استعداد لتقديم هذه التنازلات اللازمة لبناء شرعية السلطة الجديدة. وفي المحصّلة، ليس الأمر جديداً على القوى المحافظة، بل وفي بعض الأحيان المعادية للثورة، أن تلبّي بعض المطالب الثورية على الأقلّ بغية درء مخاطر تجدد الاضطراب والتعرّض إلى ثورة أشدّ جذرية وشمولاً.

فالواقع يشير إلى أنه إذا كان النظام يملك القدرة على مواجهة والتعامل مع تلك التحديات إلا أنه لايملك الرغبة فى مواجهتها ، لذا من المتوقع أن يشهد نظام الجنرال تعقيدات أكبر كثيراً مما كان يتصورها،فالمتغيرات التى أصابت المجتمع أعقد كثيراً مما يستوعبها عقل الجنرالات، فنظام الجنرالات هش جداً فى هذه الفترة ويحمل بين طياته عوامل سقوطه، ولكن إذا أحسن معارضى العسكر إستخدامها وتوظيفها.